لولا الرقابة ـ معاناة ناشرة

رنا نوفل

ليست الناشرةُ في موقع تُحْسد عليه، لأنّها تقع بين سَنْدان الكاتب ومطرقةِ الرأي العامّ. فإذا أضفْنا إلى ذلك السَّنْدانِ وهذه المطرقةِ ضروراتِ بقاء الناشرة على قيْد الحياة، وسط تقهقهرِ القراءةِ وتراجُعِ عددِ القرّاء إلى مستوى غيرِ مسبوقٍ في التاريخ المعاصر، فربما أَمْكننا القولُ إنّ الناشرة تقع بين سَنْدانٍ... ومطرقتيْن.

يأتينا كاتبٌ يَحمل روايةً جميلةً أو قابلةً للنشر في أقلّ تقدير، لكنّها مليئةٌ بما يسمّى في اللغة التقليدية بـ «التجديف» أو «الإلحاد» أو «المغالاة في الجنس.» لجنةُ القراءة في دارنا تُوصي بالتخفيفِ من هذه العبارات، لا لأنّ هذه اللجنة رجعية، وإنّما حرصًا على أن يَدْخل الكتابُ (في حال نشرِه) أكبرَ عددٍ ممكنٍ من البلدان العربية. وحين أقول أكبرَ عددٍ ممكنٍ من البلدان العربية، فأنا لا أَطْمحُ إلى أكثر من سبعة بلدانٍ بعد أن خَرج من سوق النشر كليًا أو جزئيًا أكثرُ من سبعة بلدان أخرى لأسبابٍ تتراوح بين الانشغال بـ «الحروب الداخلية» أو الضغينة على دارنا لمعارضتنا الوجودَ الأميركي على أرضِها.

نعود إلى صاحبِنا وقد تلقّى توصيةَ دار النشرِ بالتخفيف من عبارات التجديف والإلحاد والمغالاة في الجنس. في معظم الأحيان يتفهّم دوافعَنا، خاصةً حين يرى أنّ اقتراحات لجنة القراءة لا تُخِلُّ بالسياق العامّ للعمل الإبداعي. كما أنّ الكاتب حريص على إيصال عمله إلى أوسعِ شريحةٍ من الناس، شرطَ ألاّ يتنازَلَ عن جوهر هذا العمل ولا عن فنّيته. وقد يتفهّم وضعَ الناشرة المادي ورغبتَها في ألاّ تُضيفَ إلى خسائر دارها خسارةً إضافيةً. بل قد يَشْكُرنا على تدخُّلِنا ـ وهو تدخُّلٌ يتمُّ قبل نَشْرِ العملِ طبعًا ـ لأنّنا نبّهناه إلى ما كان يُمْكن أن يؤثّر في حياتِه أو حياةِ أفراد عائلته.

في هذه الحالات جميعها أَجِد أنّ «الرقابة» شيءٌ محمودٌ في ذاته، ولكنْ شرطَ أن تتمّ بالتوافق التامّ مع المؤلِّف هذا أولاً. والشرطُ الثاني أن تكون رقابةُ الناشرة رحبةَ الصدر وغيرَ مُوَسْوَسَةٍ، أيْ يجب أن تحاول أن توصلَ للقارئ أكبرَ «جَرْعةٍ» من العمل، فلا تبالغ في اقتراحاتها على الكاتب كي لا يكونَ ذلك بمثابةِ ضغطٍ عليه قد ينجرُّ إلى الانصياع له مخافةَ أن تُحْجِمَ الناشرةُ عن نشر كتابه. ولهذا صار دأبُنا منذ أعوام أن نَكْتبَ إلى الكاتب «صاحب المشاكل،» نُخبرُه بأنّنا سنَنْشرُ عمله ولكنّنا نُوصي بحذفٍ أو تخفيفِ بعض العبارات؛ أيْ أنّنا لا نضعُ الحذفَ أو التخفيفَ **شرطًا** لنشرِ الكتاب وإنّما هو محضُ تمنٍّ ونصيحة.

لكنّ كاتبًا آخرَ قد يستشيط غيظًا، فيتّهمُ الناشرةَ بأنّها باتت رقيبًا مُسلَّطًا فوق رأسه. في هذه الحال قد تذكّر الناشرةُ هذا الكاتبَ بأنّه يتحدّثُ على هذا النحو لأنّه، مثلاً، يَرْتع في الطمأنينة في مسكنه في أوروبا أو أميركا. صحيحٌ أنّنا فرحون بأنّك تتمتّع، يا صديقَنا، بقَدْرٍ من الحرية يَفُوق ما نتمتّع به ههنا، على نحوٍ ما تُكمل الناشرةُ قولَها، لكنّكَ لا تستطيعُ أن تَتَّهمَنا بالرقابة أو بالجُبْن حين تكونُ **أنتَ** في الخارج. نعم، تقول الناشرة، نحن قرّرنا أن نبقى هنا وأن نتنازلَ عن شيء ـ بل عن أشياء ـ من حريّتنا مقابلَ بقائنا في أرضنا.

ونحن نحترمُ، بل نحبُّ، أن نقرأ لكتّابنا العرب في الخارج ما لا نجرؤ على قوله بهذه المباشرة. لكنْ، حتى لو نَشَرْنا الكتابَ بكلّ تجديفه مثلاً، فما فائدةُ أن يبقى محصورًا في بلديْن أو مركونًا في المستودعات؟ وما فائدةُ أن يحيا الكاتبُ ويموتَ الناشرُ؟ وحين أتحدَّثُ عن الموتِ أقصدُ الموتَ الفعلي، الجسدي، لا موتَ دار النشر فقط عبر تفجيرها مثلاً. فأثناء الحرب الأهلية اللبنانية وصلتْنا كتبٌ كان نشرُها سيؤدّي إلى موتنا على الأرجح، فاعتذرْنا عن نشرها، وبقيت علاقتُنا ممتازةً مع كتّابها، بل عادوا فنشروا عندنا كُتُبهم الباقية.

❖ ❖ ❖

لا كاتبَ من دون ناشر. ونحن، كناشرين، صوتُ الكاتب إلى المجتمع المدني. ولكنّنا أيضًا جزءٌ من هذا المجتمع؛ ولنا رأيُنا، وشخصيّتُنا، وخياراتُنا، وأولوياتُنا، وسياساتُنا. هنا أتحدّثُ عن فكرةٍ «رقابية» أخرى، وهي أنّ الناشرة قد ترى أنّها غيرُ ملزَمة بنشرِ عملٍ سياسي ما إذا كان يتعارضُ تعارضًا صارخًا مع توجُّهاتها، وإنْ كنتُ أنا شخصيًا ضدّ أن تَمْنعَ الناشرة نَشْرَ هذا الكتاب إذا أوصتْ لجنةُ القراءة بأهميّته؛ فحريةُ الاختلاف أحدُ أهمِّ أهدافنا كناشرين.

❖ ❖ ❖

إنّ المشكلة الحقيقية في مجال النشر ليست الرقابة التي تمارسها دُورُ النشر على الكاتب، بل الرقابةُ التي تمارسُها الأنظمةُ العربيةُ على دُور النشر. فالكتابُ العربي كثيرًا ما يكون جنينًا مُجْهَضًا، فلا يكاد يَبْلغ أربع دولٍ عربية. وإذا كان لي أن أحدِّد استهدافات الرقابة العربية فإنّي أضع في رأس القائمة: الجنسَ (وخاصةً الجنس المثلي homosexuality)، والسياسة (وخاصةً ما يمسُّ النظام القُطْري)، والأصوليةَ الإسلامية. وبإمكاني أن أقول إنّ أكثر البلدان تراجعًا على مستوى حرية السماح بالكتب الواردة إليها هيَ الأردن والكويت والسعودية، وإنّ أكثرَها تقدُّمًا هي الإمارات العربية وسوريا ولبنان، ما دامت هذه الكتب لا تتعرّض لأنظمتها «السياسية» بالمعنى الحصري للكلمة. أما العراق والجزائر وليبيا فقد خرجتْ أو تقلصتْ كثيرًا كسوقٍ للكتاب. وكلّما تقلّصتْ سوقُ النشر بتقلُّص الاستيراد النشري، ازداد تحكُّمُ الأنظمة الباقية بدُور النشر. فالأنظمةُ التي مازالت تَستورد الكتب تُحِسّ أنّ دُورَ النشر لم يَعُدْ أمامها إلاّ سوقٌ تزداد صِغَرًا، ولهذا تُمْعنُ في المنع وزيادة معاملات التصدير وتعقيدها... وهذه المعاملات، بالمناسبة، رديفةٌ ومكمّلةٌ للرقابة الرسمية؛ ولكنّ هذا موضوع آخر.

❖ ❖ ❖

في النهاية لا أجد مناصًا من القول إنّ الرقابة لن تنتهي في وطننا العربي إلاّ بتضافُرِ جهود الكاتبِ والناشرِ ومؤسسات المجتمع المقاومة ـ من أحزاب ونقابات وجمعيات. فالقمعُ الذي يطاولِ هذه الأحزاب والنقابات والجمعيات هو القمعُ عينُه الذي يطاول الكاتبَ والناشرَ... معًا.

بيروت

رنا نوفل

ماجيستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة نيويورك، ومترجمة، ومديرة دار الآداب ـ لبنان